

هناء أدور الناشطة النسوية ، رئيسة جمعية الامل العراقية لـ (المدى): نعمل على إشاعة ثقافة السلم والحوار لبناء عقلية جديدة



*لا تؤيد وجود وزارات للمرأة والمجتمع المدني

بغداد / مؤيد عبد الزهرة

أكدت هناء أدور الناشطة النسوية ، سكرتيرة جمعية الامل العراقية ان الاستئثار بالواقع والاحتياز للحزب او المذهب او الفئنة يمثل جانباً مدمراً لقيام اية عملية ديمقراطية ولاي تطور طبيعي. وقالت في حوار مع "المدى" ان خطة فرض القانون حققت تقدماً ولم تحقق النجاح المطلوب لان الخطة في الجانب الامني لم تتواز مع اجراءات سياسية وعبرت عن املها بصمود قوى سياسية جديدة شابة تنهض بالعراق ويكون لها دور مستقبلي. وأكدت انها لا تؤيد وجود وزارات للمرأة أو المجتمع المدني. وثمنت تجربة المرأة الكردستانية باعتزاز لتمكنها من تأدية دور بتعديل قانون الاحوال الشخصية وكذلك قانون العقوبات.

كما اشادت بموقف برلمان كردستان بشأن المادة (41) المساند للحركة النسوية وتطرق الى دور جمعية الامل العراقية في تقديم خدمات الاغاثة والطوارئ والتعليم واشاعة ثقافة السلم وتفهم الاخر لبناء عقلية جديدة. وفيما يأتي نص الحوار:

بعد خمس سنوات على سقوط النظام.. ترى كيف تقرأين المشهد السياسي الراهن في البلاد؟

- كنت اتصور ان المشهد السياسي سيكون ارقى من هذا المستوى، ولم اكن اتصور ان القوى السياسية العراقية تبقى محصورة داخل اطرها الضيقة وتحمل تصورات منحازة الى مصالحها الذاتية اكثر ما هي منحازة لمصالح الشعب للاسف الشديد وهذا ما لمسناه خلال السنوات الخمس الماضية.

لقد كنا فرحين بتغيير النظام وسقوطه وكنا عطشى للحرية والامل المقبل ومتلهفين لبناء الديمقراطية في بلدنا لكن اعتقد اخطاؤنا الذاتية كعراقيين وكسياسيين بشكل خاص بدت كثيرة وادت الى كوارث انسانية كان من الممكن ان نتحاشاها لو كان هناك من غلب مصلحة الوطن ومصلحة العقل والحكمة ومصالح الناس قبل المصالح السياسية أو الحزبية أو الفئوية الضيقة. ان فقدان الثقة بين القوى السياسية الموجودة الراهنة أو الحاكمة وخاصة الكبيرة منها واضحة المعالم وهي بالذات التي وضعت البلد في احتراب طائفي كاد يؤدي الى حافة الحرب الاهلية بسياساتها بالشعارات التي رفعت وايضاً بشكل اساسي بتشكيلاتها المحددة. ان تشكيلة الاحزاب العراقية ادت الى اما ان تكون فئوية اسلامية دينية محددة المذهب من طائفة محددة او ان تكون محددة بقومية محددة.. وهذه لن تكون في مصلحة تطور البلد.

ان هذه التخندقات تجعل الثقة مفقودة بين الاحزاب ما يعدم لغة الحوار ويغيبها بل ويسم الاجواء.. واجملاً فإن المناخ السياسي الذي حصل في العراق وبالشكل الذي رأيناه لن يكون في مصلحة التطور المدني او السلمي للبلاد كما قلت.. يضاف الى ذلك الشعور بالتهميش والاقصاء اذ هناك من يغلب هوية هذه الفئنة أو الجهة أو تلك على هوية المواطنة العراقية انطلاقاً من المحاصصة.

المحاصصة ليست هي الاساس وانما المسألة الاساسية هي كيف نحاول ان نطور هذا البلد في مسيرة تحولات ديمقراطية سلمية من اجل البناء واعادة الاعمار ومن اجل التنمية.

ولهذا نقول هناك اخطاء كبيرة ويجب ان لانضعها على المحك فقط، فهذا الاخير له مصالحه وبرامجه وخططه. وللاسف الشديد ان الاستئثار بالمواقع والاحتياز للحزب أو المذهب او الفئنة يمثل جانباً مدمراً لقيام اية عملية ديمقراطية ولاي تطور طبيعي نحو افاق كنا نطمح اليها ونسميها سلطة الشعب.

*ان سلطة الشعب يجب ان تبنى على اساس مشاركة الشعب ليس في الانتخابات ولكن مابعدا لمراقبة اداء ممثلي الشعب والحق في اقضاء هؤلاء او محاسبتهم.. في الشفافية الموجودة امام الناس.

ان الناس في الشارع العراقي اليوم محبطون تماماً من العملية السياسية ويشعرون باغتراب في بلادهم، حيث يتنامى العنف والارهاب والفساد وغياب المحاسبة ولهذا تهرب الكفاءات ويحزم الكثيرون حقائبهم ويغادرون البلد ناهيك عن الهجرة الداخلية.

صحيح ان خطة فرض القانون حققت تقدماً ولكنه نسبي ولم تحقق النجاح المطلوب، ذلك ان خطة فرض القانون في الجانب الامني لم تتواز مع اجراءات سياسية. ثم اين هذه المشاريع التي تتحدث عنها الحكومة والميزانيات الضخمة، ففي العام الماضي بلغت (42) مليار دولار وهذا العام تجاوزت تقريباً الـ (60) مليار دولار. لم نلمس شيئاً.

وبتقديرنا هذه الازمة هي ازمة قيادة وازمة عقلية شمولية تحاول ان تصور نفسها انها الوحيدة الممتازة وهي الوحيدة القادرة على ادارة الحكم من دون مشاركة حقيقية مع الاخرين.

ولهذا اتطلع من اجل التغيير الافضل الى قوى سياسية جديدة تنهض بالعراق ، قوى سياسية شابة تنهض بالقرار ويكون لها دور مستقبلي، في الاقل متخلصة من الخطأ أو الاثام الموجودة حالياً.
كيف ترى المرأة العراقية نفسها في العراق الجديد..هل حصلت على حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.هل تغير واقعها الفعلي عما كانت عليه؟

- خلال خمس سنوات من عمر الزمن يمكن القول ان المرأة العراقية خطت خطوة اساسية عندما انتزعت الاعتراف بأنها مواطنة كاملة الاهلية متساوية في المشاركة السياسية من خلال العمليات الانتخابية التي جرت، واعتقد هذه الخطوة الرائدة في المنطقة العربية كما اعتقد كسرت حاجز التقاليد والعادات او العقلية السائدة الذي يقول بدور المرأة النمطية عبر حصر مسؤوليتها في البيت.

ان المرأة موجودة دائماً في فعاليات الحركات والاحزاب السياسية لكنها لاتزال في مواقع صنع القرار ضعيفة. عندنا تجارب سابقة في الستينيات والسبعينيات أدت فيها المرأة دوراً كبيراً بعملية ادارة الاقتصاد وادارة الدولة ، واليوم نحن احوج مانكون الى المصادر البشرية المؤهلة فلماذا لاستفيد من العناصر المنتجة والفاعلة للعنصر النسوي خاصة وانهن يشكلن نسبة عالية من تعداد المجتمع. ان المسؤولية في قيادة عملية البناء والنهضة والتطور ليست مناطة بالحركة النسوية العراقية في ان تؤدي دورها، بتطوير الوعي ولكن ايضا باسناد الاحزاب السياسية للمرأة من خلال تقوية مراكز المرأة وهذه ربما بحاجة الى حسم ليس فقط داخل الاحزاب التي نسميها اسلامية دينية وانما حتى في داخل الاحزاب الليبرالية، اذ لايزال عدم وجود اعتراف في تقديم المرأة لمراكز صنع القرار ولناخذ مثلاً على ذلك..الحكومة العراقية التي شكلت عام 2004 كان فيها ست نساء تشغل حقائب وزارية ، بينما نجد اليوم ثلاث نساء فقط (حقوق الانسان ، البيئة والاسكان) وهكذا الحال بالنسبة للوكيلات فكم موجود منهن الان! بينما وصل عددهن في عام 2004 ، ومابعدا الى مابين عشرة الى اثني عشر اما اليوم فلا يتعدى الرابع او اقل من هذا العدد وبالتالي هناك تراجع في اعطاء دور للمرأة في مواقع صنع القرار..ايضا تلاحظ في العديد من الدوائر الحكومية وجود الكثير من النساء يراوحن في مكاتهن بدرجات السلم الوظيفي بسبب عقلية ذكورية سائدة، اذ يفضل الوزير ان ينقل رجل من دائرة اخرى ويضعه في موقع مدير عام ولن يرشح نساء موجودات مع ان هناك كثرة كاثرة من النساء الكفوئات في دوائر الدولة.

ولاحظوا ايضا وزارة الخارجية اليوم كمثل يعطينا وجه العراق امام الرأي العام - هل تعلمون بانها لاتوجد امرأة سفيرة عراقية واحدة ، بينما كان عندنا امرأة عراقية سفيرة في الخمسينيات والستينيات حسب علمي وهي "سرية الخوجة".
اذن هناك تراجع في العقلية بتقديم الرجل ومنحه فرصة الاولوية على حساب المرأة وهذا غير سليم او صحيح.
وبرغم ذلك فان المرأة استطاعت وبشكل ايجابي ان تكسر الجمود في السلطة القضائية العام الماضي اذ رشحت اعداداً لاباس بها من النساء كقاضيات ، في حين كن لايتجاوزن السبع ولكن في عام 2007 تم ترشح ماياوازي الثلاثين امرأة في مجال سلطة القضاء.

*ان المرأة العراقية اليوم امام تحديات كبيرة والمطلوب من القوى السياسية اسنادها، فضلا عن اعادة النظر في التشريعات واعادة النظر في الانظمة الموجودة.

*يثار بين الحين والاخر جدل سياسي واجتماعي بشأن جدوى وجود وزارات للمرأة والمجتمع المدني فما الذي قدمته تلك الوزارات لمعالجة جملة من الاوضاع حقاً؟

- في نهاية عام 2003 كان هناك جدل كبير في اوساط الحركة النسائية العراقية ، اذ كان هناك من يطالب بتشكيل وزارة للمرأة وكنت انا من المطالبين بعدم جدوى الوزارة والمطالبة بتشكيل مايشبه مفوضية تقدم المرأة لان باعتقادي الوزارة عندما تضع المرأة في وزارة محصورة يعني هذا بالذات ترحيل كل القضايا على هذه الوزارة، بينما قضية المرأة ليست مرهونة بوزارة وانما هي مرهونة بالدولة كلها، اعني الحكومة والسلطة التشريعية والقضائية فضلاً عن المجتمع المدني وبالتالي اذ رسمت سياسة الحكومة العراقية فيجب ان لاتركز على انه عندنا وزارة امرأة وهي معنية بهذا الجانب. يجب ان يرتكز بوجود مفوضية تقدم المرأة او النهوض باوضاع المرأة بمشاركة الوزارة بمشاركة السلطات القضائية والتشريعية والمجتمع المدني ووضع استراتيجية وطنية على كل المستويات، مستويات الصحة والتعليم والسكن والصناعة والعمل..الخ ومراجعة القوانين والانظمة والبرامج التعليمية التي لها هنا دور مهم، ايضاً الاعلام وتأثيره في هذا الجانب ، هذا هو الاساس الذي يجب ان نفعله، اما ان نحصر انفسنا بزواوية وزارة امرأة فالحقيقة انا واحدة من اللواتي ذكرت في الكلمة امام رئيس الوزراء بأنها لن يكتب لها النجاح فلا وزارة المرأة ولا المجتمع المدني وقلنا اذا كانت هناك حاجة لها فيمكن تشكيلها بشكل اخر كمفوضية لكن ان تكون هناك وزارة مجتمع مدني فهي خطوة غير صحيحة لان المجتمع المدني لا يوظف ضمن وزارة المجتمع المدني مجتمع مفتوح كعمل تطوعي للتعامل مع الناس، لان يكون وسيطاً بين الحكومة وبين الدولة وبين الناس وليس ان تحكمه حكومة تحاول ان تضع له نوعاً من الرقابة او ان توطره باتجاه سياستها، هذا غلط خاصة ان الدستور العراقي يشير الى اهمية احترام استقلالية وتشجيع وتطوير منظمات المجتمع المدني.
ان وزارة المجتمع المدني لم تسهم بل العكس كانت عائق وليس لها أي امكانية لان تكون متعاونة مع منظمات المجتمع المدني! وهذا هو حال وزارة المرأة، اذ كانت شكلية وللادعائية محابة للرأي العام بأنه لدينا شيء وهذا غير صحيح.
هل لكم ان تحدثونا عن تجربة المرأة الكردستانية وامكانية الافادة منها؟

- طوال اكثر من ست سنوات قبل سقوط النظام عشت في كردستان وكنت مع الحركة النسوية في عمل يومي متواصل حيث تطور العمل في عدد المناطق في الكثير من انشطتها ولكن في الوقت نفسه جوبهت المنظمات النسوية الموجودة بعقلية لمحاولة احتوائها قبل غالبية القوى السياسية للاسف ، اذ كل حزب يشكل منظمات نسوية يسميها جماهيرية خاصة الشبابية

ما اثر تأثيراً سلبياً في توجه هذه المنظمات لتبني قضايا حقيقية للمرأة ولكن بالمقابل اقول وباعتزاز ان المنظمات النسوية في كردستان، استطاعت ان تؤدي دورا في تعديل قانون الاحوال الشخصية في سنوات 2001 و2002 بتعديل بعض المواد وكذلك في قانون العقوبات ومنها مثلاً رفع الاعذار المخففة في حال ارتكاب مايسمى بجرائم الشرف، والتأكيد على وجود المرأة في سلطة القانون لمحاسبة المجرم، ولاتزال بعض القضايا بحاجة الى دعم اكبر.

ان التجربة الكردستانية بالنسبة للحركة النسوية العراقية شكلت جانباً ايجابياً مشرقاً واعطتنا دفعا.

الكثير من المنظمات النسوية حينما تزور اقليم كردستان تأتي بانطباعات ايجابية بان شيئا ملموسا تحقق في تطور الحركة النسوية مثلا هناك عدد من المأوى للنساء ضحايا العنف، والنساء المشرذات بينما نحن حتى الان لم نستطع ان نوحّد ذلك في المناطق الاخرى من البلاد.

انا اعتقد ان النساء الكردستانيات كن مبادرات في هذا الجانب ونحن ندعم في عمل مشترك معهم لتطوير تجربتهم خاصة في تطوير قانون الاحوال الشخصية وفي تفعيل دور المرأة في العملية السياسية.

اقول باعتزاز ان البرلمان الكردستاني حول المادة (41) لايزال عنده موقف رافض وموقف مساند للحركة النسوية في ضرورة التمسك بقانون الاحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 وبالتأكيد على ان القانون يجب ان لاتحكمة الطائفية وانما يجب ان يحكمه الدستور الذي يعترف بمساواة المرأة امام القانون، كما حددت المادة (14) لكل العراقيين بغض النظر عن الجنس أو العرق او الدين او اللغة وبنفس الوقت يعطيها التكافؤ في المشاركة بالحياة العامة وفي حياتها الخاصة، أي ان تقرر مصيرها بنفسها، واعتقد هذا جانب مضيء جدا وجانب مهم جداً في كيفية تفاعل الحركتين من اجل تطوير ونهوض بدور المرأة العراقية وبالتالي النهوض بالمجتمع العراقي ككل.

*لنتحدث بشكل محدد بشأن دور جمعية الامل العراقية باعتبارها احد منظمات المجتمع المدني التي تقدنها ماذا قدمت وهل هي بمستوى الطموح؟

- مر على تأسيس الجمعية اكثر من ستة عشر سنة ونستطيع ان نقول باعتزاز اننا مررنا بتجارب غنية اعطتنا عمق واستقلالية النهوض بعملنا في برنامج منظم وفقا للاولويات الاكثر اهمية الهدف الاساس للجمعية اعادة بناء الانسان والتأثير في تشكيل وعي اجتماعي جديد وبناء مجتمع مدني حديث هذا شعارنا الاساسي.. اما كيف بلورناه فذلك عبر عدد من القضايا كنا في جزء منه ان نهض بجانب الاغثة في جانب دعم تقديم الخدمات وتأهيل وتمكين المستفيدين من خدمات الجمعية في اعادة تشكيل الوعي وبناء قدراتهم وامكانياتهم وزجهم في المجتمع.

ففي الاغثة بدأنا بتقديم المساعدات، تقديم الطوارئ للعوائل المتضررة ، للنساء ، للاطفال للنازحين وبدأنا اولاً في اقليم كردستان ولكن بعد سقوط النظام امتد نشاطنا الى كل اجزاء الوطن وكنا مخططين لذلك.